ردمد
٢٥١٨-٩٢٧١
ردمد الالكتروني
٢٥١٨-٩٢٦٠

ديوان الوقف الشيعي
العتبة العباسية المقدسة
قسم الشؤون الفكرية والثقافية
مركز الدراسات الافريقية

مجلة دراسات افريقية

مجلة فصلية محكمة
تعنى بشؤون القارة الافريقية
تصدر عن مركز الدراسات الافريقية

العدد
الواحد والعشرون
المجلد الثاني
جمادى الآخرة ١٤٤٧ هـ
كانون الأول - ٢٠٢٥ م

المجلد الثاني
العدد الحادي والعشرون

مجلة دراسات إفريقية

جمادى الآخرة ١٤٤٧هـ
كانون الأول ٢٠٢٥م

volume 2
Issue 21

Journal of African Studies

Jumada al-Thani 1447
December . 2025

المحتويات

دور قوات حفظ السلام في إفريقيا (كوت ديفوار (ساحل العاج) انموذجاً)	مهند عبدالواحد النداوي اسراء محمد حيدر البهادلي	٢٣
علاقات تشاد الخارجيَّة وأثرها على الوضع الداخلي ١٩٦٠- ١٩٨٨	أياد عبد الرحمن شيحان الركابي	٥٩
الدور المتنامي للشركات الأمنية غير الحكوميّة في إفريقيا جنوب الصحراء في إطار صراع النفوذ بين القوى الإقليمية والدولية.	مايسة خليل حسن السيد	٩١
من الجغرافيا إلى السياسة: تشكّل نظام الأبارتهايد وجدلية العرق في جنوب إفريقيا(١٦٥٢- ١٩٩٤)	هديل عباس حمد	١٦٣
نهر النيل وأثره على المجتمع في بلاد النوبة (٥٠٠-١٧٠٠م)	رأفت عبد الناصر فتحي أحمد	١٩٣
التعليم في سيراليون خلال مدة الاستعمار البريطانيّ ١٨٠٨ ـ ١٩٦١	أحمد مظهر جلعوط الهلالي	٢٤١

المجلد الثاني
العدد الحادي والعشرون

مجلة دراسات إفريقية

جمادى الآخرة ١٤٤٧هـ
كانون الأول ٢٠٢٥م

volume 2
Issue 21

Journal of African Studies

Jumada al-Thani 1447
December . 2025

اللغة العربيَّة وتحديات التخطيط اللغوي في السياسة التعليمية النيجيريَّة	أحمد غربا	٢٨٧
دور المرأة السنغاليَّة في مقاومة الاحتلال الفرنسيّ: "اندَتِي يَالَّا امْبُوْجْ" و "آلِنْ سِتُّيي جَاتَ" نموذجا (خلال الفترة الممتدة من عام ١٨٤٧ إلى عام ١٩٤٤)	إبرا جوف	٣١٥
صدى الاستعمار الفرنسيّ في أدب غرب إفريقيّا المعبَّر عنه بالعربيَّة (دراسة حالة السنغال ومالي) خلال القرن العشرين: مسح عام لمواقف الأدباء	إبرا جوف	٣٣٧
اللُّغة العربيّة وقضايا توطيد العلاقات العربيّة الإفريقيّة	هداية تاج الأصفياء حسن البصري	٣٥٧
شخصية العدد: هاستينغز كاموزو باندا	بسام رضا محمد	٣٨١
عرض كتاب: دور الفولانيين ودولتهم في دخول الإسلام ونشر معارف أهل البيت عليهم السلام في غرب أفريقيا	محمد تقي المبارك	٣٨٩

من الجغرافيا إلى السياسة:
تشكّل نظام الأبارتهايد وجدلية العرق في جنوب إفريقيا (١٦٥٢ـ ١٩٩٤)

مجلة دراسات إفريقية

Journal Homepage: http://studies.africansc.iq/
ISSN: 2518- 9271 (Print) ISSN: 2518- 9360 (Online)

من الجغرافيا إلى السياسة: تشكّل نظام الأبارتهايد وجدلية العرق في جنوب إفريقيا (١٦٥٢-١٩٩٤)

م. د. هديل عباس حمد
وزارة التربية/ مديرية تربية بابل

تاريخ الاستلام:
٢٥/ ١٠/ ٢٠٢٥
تاريخ القبول:
٣٠/ ١٠/ ٢٠٢٥
تاريخ النشر:
١/ ١٢/ ٢٠٢٥

الكلمات المفتاحية:
افريقيا، العنصرية، الاستعمار، الهضبة الكبرى، نظام الأبارتهايد.

المجلد الثاني العدد (٢١)
شهر جمادى الآخرة - ١٤٤٧هـ
كانون الأول ٢٠٢٥م

ملخص البحث:

تُعدّ إفريقيا الجنوبية من أكثر مناطق القارة تميّزاً من حيث التنوّع الطوبوغرافي والبشري، إذ تجمع بين تضاريس معقدة ونظام اجتماعي تشكّل عبر قرون من التفاعل بين الجغرافيا والاستعمار، وتمتد أراضيها بين سلاسل جبال دراكنزبرغ شرقاً وسهول كيب الساحلية جنوباً، وتغلب عليها الهضبة الداخلية الواسعة التي تُعرف بالهضبة الكبرى، الغنية بالمعادن والثروات، وقد أثّرت هذه الطبيعة الجغرافية في أنماط الاقتصاد والاستيطان البشري، فتركّزت الزراعة في المناطق الخصبة جنوباً، بينما ازدهر التعدين في الهضاب الوسطى، مما أوجد تفاوتاً اقتصادياً واجتماعياً واضحاً بين المجتمعات المحلية، وان هذا التباين في الموارد والموقع ساهم في نشوء علاقات قوة غير متكافئة منذ فترات الاستعمار الأوروبي، إذ استغل المستوطنون البيض المزايا الطوبوغرافية للتحكم في الأرض والثروات، ومع مرور الزمن، تحوّل هذا التفوق الاقتصادي إلى منظومة سياسية عُرفت باسم "الأبارتهايد"، قامت على الفصل العنصري بين البيض والسود وحرمان السكان الأصليين من حقوقهم، وقد عمّقت الجغرافيا من آثار التمييز، إذ فُصلت المناطق السكنية وفقاً للعرق، فاحتُجزت الأغلبية السوداء في مناطق هامشية قليلة الموارد بينما احتكر البيض الأراضي الخصبة والمراكز الحضرية الغنية، وعليه فأن دراسة الطوبوغرافيا والعنصرية في إفريقيا الجنوبية تكشف الترابط الوثيق بين الجغرافيا والسلطة، إذ استُخدمت التضاريس وسيلة لترسيخ الهيمنة الاستعمارية، وتحويل الفوارق الطبيعية إلى أدوات اجتماعية للتمييز، ومع سقوط نظام الأبارتهايد في تسعينيات القرن العشرين، بدأت الدولة في معالجة آثار هذا الإرث التاريخي من خلال سياسات الإصلاح الزراعي والتنمية المتوازنة، إلا أن الفوارق الاقتصادية والاجتماعية لا تزال تعكس عمق العلاقة بين الطوبوغرافيا غير المتكافئة والماضي العنصري الذي شكّل هوية المنطقة الحديثة.

From Geography to Politics: The Formation of Apartheid and the Dialectic of Race in South Africa (1652 - 1994)

Dr. Hadeel Abbas Hamad
Ministry of Education
Babil Education Directorate

Received:
25/10/2025
Accepted:
30/10/2025
Published:
1/12/2025

Keywords:
Africa, racism, colonialism, apartheid, Land Reform

Journal of African Studies
volume (2)
Issue (21)
Jumada al-Thani 1447 H

Absrract

Southern Africa is one of the continent's most distinctive regions in terms of topographical and human diversity. It combines a complex terrain and a social system shaped over centuries of interaction between geography and colonialism. Its lands extend from the Drakensberg mountain ranges in the east to the Cape Coastal Plains in the south, dominated by the vast interior plateau known as the Great Plateau, rich in minerals and natural resources. This geographic nature has influenced patterns of human settlement and the economy. Agriculture was concentrated in the fertile areas in the south, while mining flourished in the central highlands, creating clear economic and social disparities among local communities. This disparity in resources and location contributed to the emergence of unequal power relations since the period of European colonialism, as white settlers exploited topographical advantages to control land and resources. Over time, this economic superiority transformed into a political system known as apartheid, based on racial segregation between whites and blacks and the denial of indigenous rights. Geography deepened the effects of discrimination, as residential areas were segregated according to race, confining the black majority to marginal, resource-poor areas while whites monopolized fertile lands and wealthy urban centers. A study of topography and racism in South Africa reveals the close interconnectedness between geography and power, as terrain was used to consolidate colonial dominance and transform natural disparities into social tools of discrimination. With the fall of apartheid in the 1990s, the state began to address the effects of this historical legacy through policies of agrarian reform and balanced development. However, economic and social disparities still reflect the deep relationship between unequal topography and the racist past that shaped the region's modern identity.

المقدمة:

تُعدّ دراسة الطوبوغرافيا والعنصرية في إفريقيا الجنوبية مدخلاً لفهم العلاقة بين الجغرافيا والبنية الاجتماعية في واحدة من أكثر مناطق القارة تعقيداً وتنوعاً، إذ تكشف الطوبوغرافيا المتباينة عن دور البيئة في تشكيل أنماط الاستيطان والاقتصاد، بينما يوضح تاريخ العنصرية كيف تحوّلت الجغرافيا إلى أداة للهيمنة والاستغلال، وتكمن أهمية هذه الدراسة في تحليل الترابط بين المكان والسياسة، وفهم تأثيره المستمر على الواقع الاجتماعي والاقتصادي المعاصر، كما تسهم في إبراز تجربة جنوب إفريقيا كنموذج لتحوّل المجتمعات من نظام الفصل العنصري إلى مسار العدالة والمساواة، وعليه ولأهمية هذا الموضوع قمت بالخوض في تفاصيله وتحليله وبناءٍ عليه قسم البحث الى مقدمة ثلاث محاور وخاتمة وقائمة مصادر؛ تناول المحور الاول المعنون بـ (الطوبوغرافيا لأفريقيا الجنوبية)، الموقع الجغرافية والتضاريس والطبيعة السكانية واهم الاقاليم الموجودة في جنوب افريقيا، في حين تطرقت في المحور الثاني المعنون بـ (جذور العنصرية ونظام الابارتهايد في جنوب افريقيا)، وقد ركزت في هذا المحور على جذور العنصرية والمقاومة الشعبية لهذا النظام، فضلاً عن موقف الحكومة منه، اما المحور الثالث المعنون بـ (نظم جنوب افريقيا بعد انتهاء العنصرية)، فقد تناولت فيه الجوانب السياسية والإدارية ما بعد عهد العنصرية.

المحور الاول: الطوبوغرافيا لأفريقيا الجنوبية:

أولاً: الموقع الجغرافي:

تقع جمهورية جنوب إفريقيا في أقصى الطرف الجنوبي من القارة الإفريقية، وتشغل موقعاً جغرافياً فريداً بين مدار الجدي وخط عرض ٣٥ درجة جنوباً، وهو ما يمنحها تنوعاً مناخياً وبيئياً متميزاً، تمتد سواحلها الطويلة على واجهتين بحريتين مهمتين؛ إذ تطل من الشرق على المحيط الهندي، بينما تشرف من الغرب والجنوب الغربي على مياه المحيط الأطلسي، الأمر الذي جعلها مركزاً محورياً للتجارة البحرية بين الشرق والغرب منذ القرون الماضية[١]، كما يحدّها من الشمال كلٌّ من ناميبيا وبوتسوانا وزيمبابوي، ومن الشمال الشرقي موزمبيق وإسواتيني (سوازيلاند سابقاً)، كما تقع مملكة ليسوتو في نطاقها الداخلي كدولة حبيسة تحيط بها أراضي جنوب إفريقيا من جميع الجهات، تبلغ مساحة الجمهورية نحو (٢,٢٢١) الف كيلومتر مربع، وتضمّ أكثر من ٤٣ مليون نسمة وفق التقديرات السكانية، ويتمركز أغلبهم في المناطق الشرقية والجنوبية المتاخمة لسواحل المحيطين، إذ تتوافر الموارد الطبيعية والمراكز الحضرية الكبرى التي تشكل القلب الاقتصادي والاجتماعي للبلاد[٢].

ثانياً: التضاريس:

تُظهر جمهورية جنوب إفريقيا تنوعاً طبوغرافياً ملحوظاً يجعلها من أكثر مناطق القارة الإفريقية ثراءً من حيث التضاريس الطبيعية، إذ تسود المرتفعات والمناطق الجبلية في القسم الداخلي من البلاد، فيتراوح متوسط الارتفاع ما بين ٩٠٠ و١٢٠٠ متر فوق مستوى سطح البحر، وهو ما يمنحها طابعاً تضاريسياً متدرجاً يجمع بين الهضاب الواسعة والجبال الممتدة، وتُعد جبال دراكنزبرغ الواقعة في الجنوب الشرقي

(1) Fox, R. C., & Rowntree, K. (Eds.). (2000). The Geography of South Africa in a Changing World. Oxford University Press, p.32.

(2) Lemon, A., & Rogerson, C. M. (Eds.). (2002). Geography and Economy in South Africa and Its Neighbours. Routledge, .88.

من أبرز السلاسل الجبلية، وتمتاز بانحداراتها الحادة وارتفاعاتها الشاهقة التي تشكل حاجزاً طبيعياً بين الداخل والهضاب الشرقية الخصبة[١]، وتبرز كذلك الهضاب الواسعة التي تغطي جزءاً كبيراً من المساحة الداخلية، إذ تتوزع في أرجاء واسعة من الأراضي جنوب إفريقية، ومن أبرزها هضبة الكارو (Karoo) التي تقع في الجهة الغربية من الهضاب الوسطى، وتُعرف بطابعها شبه الصحراوي ومناخها الجاف، وإلى الشرق تمتد هضبة الفلد الأعلى (Highveld) المعروفة بخصوبتها النسبية وارتفاعها الملحوظ، في حين تنتشر في الشمال الشرقي هضبة الترانسفال (Transvaal) ذات الطابع الزراعي والمعدني معاً، أما من ناحية المناطق الجافة، فتغطي صحراء كلهاري (Kalahari) أجزاءً واسعة من الشمال الغربي، بينما يمتد جزء من صحراء ناميب (Namib) القاحلة على طول الساحل الغربي، وفي أقصى الجنوب، تتصل التضاريس بسلسلة جبال الكاب (Cape Mountains) التي يبلغ ارتفاعها نحو ٦٠٠ متر فوق مستوى سطح البحر وتشكل حدوداً طبيعية مميزة للمنطقة الساحلية الجنوبية، إلى جانب هذا التنوع التضاريسي، تزخر البلاد بموارد مائية مهمة تتوزع على عدة أنهار كبرى، أبرزها نهر الأورانج (Orange River) ونهر الفال (Vaal River) ونهر الكاي (Kei River)، التي تلعب دوراً محورياً في النشاط الزراعي والاقتصادي داخل البلاد[٢].

ثالثاً: المناخ:

يتّسم مناخ جمهورية جنوب إفريقيا بتنوّعٍ ملحوظٍ واعتدالٍ عام، نتيجة موقعها الجغرافي المميّز في أقصى الجنوب من القارة الإفريقية، وما يصاحبه من تفاعلٍ مع تيارات المحيطين الهندي والأطلسي، ويؤدي هذا التفاعل إلى توازنٍ في درجات

(1) Fox, R. C., & Rowntree, K. (Eds.). Previous source ,p.32.

(2) Partridge, T. C., & Maud, R. R. (Eds.). (1987). Geomorphological Evolution of Southern Africa. Johannesburg: Witwatersrand University Press ,p.31.

الحرارة عبر معظم مناطق البلاد، فيحدّ من التطرّف المناخي الذي يميّز الكثير من المناطق الإفريقية الأخرى، ورغم هذا الاعتدال العام، فإن المناخ جنوب إفريقيا يتباين بشكل واضح من إقليم إلى آخر تبعاً لاختلاف التضاريس والارتفاع عن مستوى سطح البحر، واتجاه الرياح السائدة، ومدى القرب أو البعد عن السواحل في منطقة الكاب الواقعة في الجنوب الغربي من البلاد، ويسودها مناخ البحر الأبيض المتوسط الذي يتميّز بكونه دافئاً وجافاً خلال فصل الصيف، وبارداً وممطراً في فصل الشتاء، وتعدّ هذه المنطقة من أكثر مناطق جنوب إفريقيا اعتدالاً في حرارتها، كما تشتهر بتنوّعها الزراعي نتيجة انتظام سقوط الأمطار في فصل الشتاء، أمّا المناطق الشرقية، لاسيما تلك الممتدة على طول الساحل المطل على المحيط الهندي، فتتميّز بمناخٍ رطبٍ وحارٍ نهاراً ومعتدلٍ ليلاً في الصيف، بينما يكون معتدلاً نهاراً وبارداً ليلاً في الشتاء، وهو ما يجعلها من أكثر الأقاليم جنوب إفريقيا ملاءمةً للزراعة الكثيفة والنشاط السياحي، أما المناطق الساحلية الشمالية والشرقية، فتتّسم بارتفاع درجات الحرارة والرطوبة في فصل الصيف نتيجة تأثّرها بالتيارات البحرية الدافئة القادمة من المحيط الهندي، في حين تشهد فصول الشتاء جفافاً نسبياً مع انخفاض معدلات التساقط المطري، وعلى النقيض من ذلك، تسود المناطق الداخلية والهضبات ظروف مناخية أكثر جفافاً وتفاوتاً في درجات الحرارة بين الليل والنهار بسبب بُعدها عن التأثيرات البحرية المباشرة [1].

ويمكن القول إنّ هذا التنوّع المناخي في جنوب إفريقيا قد أسهم في تشكيل أنماط متباينة من الغطاء النباتي والنشاط الزراعي، فضلاً عن توزيع السكان وفقاً للظروف البيئية والاقتصادية لكل منطقة، كما أنه يمثّل أحد أبرز العوامل التي ساهمت في جعل البلاد مركزاً حيوياً لتنوّع بيولوجي ومناخي فريد داخل القارة الإفريقية.

(1) Partridge, T. C., & Maud, R. R. (Eds.). Previous source, p.31.

رابعاً: الأقاليم الجغرافية واهميتها الاقتصادية:

تتغير مناظر سطح الأرض في جنوب إفريقيا بشكل متنوع؛ فهناك الهضاب العالية الممتدة، الجبال الشاهقة، الأودية العميقة، والشواطئ ذات المناظر الخلابة على طول الساحل، مما ادى الى جعل جنوب إفريقيا الدولة الأكثر غنىً وتطوراً بين دول القارة الإفريقية، إذ تنتج البلاد نحو ٤٠٪ من البضائع الصناعية في إفريقيا، على الرغم من نسبة نحو ٤٪ من مساحة القارة الإفريقية، فقد وصلت نسبة المنتجات التعدينية بنحو ٥٪ من الانتاج المعدني الافريقي، مما جعل جنوب إفريقيا من أكبر الدول المنتجة للمعادن مثل الذهب، الأسبستوس، الفحم الحجري، النحاس، الحديد، المنجنيز، البلاتين، واليورانيوم، كما تمثل نحو ٢٠٪ من الإنتاج الزراعي[١]، كما ساعد مناخها الى نمو بعض الفواكه الاستوائية وشبه الاستوائية مثل الموز والمانجو والبرتقال على طول الساحل، وتشكل المواد الأولية الزراعية والمعادن أساس الصناعة المحلية، بما في ذلك الملابس، الغذاء، الآلات، والبضائع الأخرى، ويعكس هذا التنوع الاقتصادي قدرة البلاد على تلبية احتياجاتها الصناعية والاقتصادية داخلياً وخارجياً[٢].

وعليه تتميز جمهورية جنوب إفريقيا بتنوع جغرافي فريد، إذ تنقسم أراضيها إلى مجموعة من الأقاليم الجغرافية التي تختلف في التضاريس، المناخ، الموارد الطبيعية، والاستخدامات الاقتصادية، ومن أبرز هذه الأقاليم:

١- إقليم الكاب (Cape Region):

يقع هذا الإقليم في الجزء الجنوبي الغربي من البلاد، ويشمل مناطق الكاب الغربية والشرقية، فضلاً عن إقليم الكارو وجزءٍ من السهول الساحلية الشرقية الممتدة على طول المحيط الهندي، بدءاً من حدود ولاية الكاب وحتى مناطق الناتال وإسواتيني،

(1) Stock, R. (2016). Africa South of the Sahara: A Geographical Interpretation (3rd ed.). The Guilford Press.

(2) Cole, M. (2024). South Africa. Routledge, p. 40.

ويتميز إقليم الكاب بجباله المرتفعة وهضابه الواسعة، كما تحيط به سواحل طويلة توفر مناظر طبيعية خلابة وأنشطة بحرية متنوعة، أما من الناحية المناخية، فيسود هذا الإقليم مناخ البحر الأبيض المتوسط، دافئ وجاف صيفاً، وبارد ممطر شتاءً، ما يجعلها مناسبة للزراعة المكثفة ولاسيما زراعة الخضروات والفواكه الحمراء والعنب، كما تحتوي هذه المنطقة على موارد طبيعية مهمة، منها الفحم وبعض المعادن الأساسية، ما ساهم في تطوير الصناعات المحلية والاقتصاد الإقليمي.

٢- إقليم الفلد الأعلى (Highveld):

يمتد هذا الإقليم في أجزاء من ولاية الكاب، وولاية الأورانج الحرة، ومنطقة الترانسفال، ويتميز بارتفاعاته المتوسطة التي تتراوح بين ١٢٠٠ و١٨٠٠ متر فوق مستوى سطح البحر، ويشتهر الفلد الأعلى بسهوله الواسعة والتربة الخصبة، مما جعله من أكثر الأقاليم ملاءمة للزراعة، إذ يزرع فيه الحبوب مثل الذرة والشعير، ويشتهر أيضاً بتربية الماشية، كما يحتوي هذا الإقليم على بعض الموارد المعدنية، ويعد محوراً اقتصادياً هاماً لجنوب إفريقيا، إذ تستقر فيه عدة مدن صناعية كبيرة ومراكز حضرية.

٣- إقليم البوشفلد (Bushveld):

يشكل هذا الإقليم معظم ولاية الترانسفال، ويشتهر بتنوع موارده الطبيعية، لاسيما المعادن الثمينة مثل الذهب والبلاتين، فضلاً عن الفحم والنحاس، وتتميز تضاريس البوشفلد بالسهول والهضاب الداخلية، مع بعض المرتفعات الموزعة بشكل متفرق، ما يسهل عمليات التعدين واستخراج الموارد الطبيعية، وتعد هذه المنطقة العمود الفقري للصناعات التعدينية في البلاد، وقد أسهمت الموارد المعدنية الضخمة في جعل جنوب إفريقيا أحد أكبر منتجي المعادن الثمينة عالمياً.

٤- إقليم المرتفعات الرقية (Drakensberg Highlands):

يقع في شرق الناتال، بين حدود إسواتيني شمالاً ونهر فيش جنوباً، ويشتهر بكثرة المرتفعات والجبال، أبرزها جبال دراكنسبرغ التي تُعد من أغنى المناطق بالفحم،

ويمتاز الإقليم بمناخه المعتدل والبارد نسبياً، ووفرة الأمطار، مما يجعل التربة غنية ويتيح نشاطات زراعية متنوعة، فضلاً عن السياحة الجبلية والرحلات الاستكشافية، كما تحتوي المرتفعات على موارد مائية مهمة تغذي الأنهار المحلية وتساعد في الزراعة وتوفير الكهرباء من السدود المائية.

٥- إقليم السهول الساحلية الشرقية والشمالية:

يمتد هذا الإقليم على طول الساحل المطل على المحيط الهندي، ويشمل مناطق ناتال وكوازولو-ناتال وإسواتيني، وتتميز السهول الساحلية بالحرارة والرطوبة صيفاً والجفاف نسبياً في الشتاء، ما يجعلها مناسبة لزراعة الفواكه الاستوائية وشبه الاستوائية مثل الموز والمانجو والبرتقال، كما تعتمد المنطقة على السياحة البحرية والصيد، وتضم عدداً من الموانئ الحيوية التي تربط جنوب إفريقيا بالعالم الخارجي [1].

وعليه يمكن القول إن هذا التنوع الجغرافي ساهم في توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية داخل البلاد، إذ يميل السكان إلى التركيز في المناطق الساحلية والهضاب الخصبة، بينما تُستغل المناطق الغنية بالمعادن للأنشطة الصناعية والتعدينية، مما يعكس التوازن بين الموارد الطبيعية والبنية التحتية الاقتصادية.

خامساً: السكان:

تتكون جمهورية جنوب إفريقيا من خليط غير متجانس من شعب ذو سلالات مختلطة، والتي تشكلت عبر فترات مختلفة منذ بداية القرن التاسع عشر، وقد اتفق الجغرافيون على تقسيم المنطقة إلى أربع مجموعات مختلفة عن بعضها البعض وهي:

١- الوطنيون (الأفارقة): ويمثلون ٧٧ ٪ وهم السكان الأصليون الذي يطلق عليهم الأوربيون اسم الزنوج أو السود وينتمون إلى مجموعات اثنية من أهمها البشمن الهوتنتوت، والبانتو، هؤلاء يتفرعون إلى مجموعات لغوية هي النجوني، السوثو

(1) -Wikipedia contributors. (2025). Geography of South Africa. Wikipedia. https://en.wikipedia.org/wiki/Geography_of_South_Africa

الشنغانا والفندا.

٢- **البيض**: يشكلون حوالي ٥ ملايين من سكان جمهورية جنوب إفريقيا أي ١٢ ٪، ٦٠ ٪ منهم ينتمون إلى الأفرشائرز وهم المستوطنون الأوائل من الهولنديين والهوغنوت البروتستانت الفرنسيين الذين قدموا الى الكاب خلال القرن السابع عشر، ثم تبعهم بعد ذلك الألمان والبريطانيون، ويتكلمون اللغة الأفركانية، يضاف إليهم اليهود الذين لعبوا دوراً هاماً في التطور الاقتصادي للمنطقة، فمدينة جوهانسبورغ لوحدها تضم أكثر من مائة ألف يهودي من البيض الملونون.

المحور الثاني: جذور العنصرية ونظام الابارتهايد في جنوب افريقيا:

أولاً: جذور العنصرية في افريقيا الجنوبية:

١- الاستعمار الهولندي:

يمكن تتبع جذور العنصرية في جنوب إفريقيا إلى أقدم التفاعلات التاريخية بين الشعوب الأفريقية الأصلية والمهاجرين الأوروبيين والآسيويين على طول السواحل الجنوبية للبلاد، فقد شكلت هذه التفاعلات المبكرة الأساس للتمييز الاجتماعي والاقتصادي الذي استمر على مدى قرون[١]، متجسداً في العلاقات الاقتصادية والسياسية غير المتكافئة بين المجموعات العرقية المختلفة، وتعود أبرز مظاهر العنصرية إلى الحقبة الاستعمارية، الى الاستعمار الهولندي في عام ١٦٥٢، الذي وضع أسس الهيمنة الأوروبية على الأراضي والموارد، وأرسى سياسات التفرقة العرقية التي امتدت لاحقاً لتشمل كافة أبعاد الحياة الاجتماعية والسياسية في البلاد، إذ تمتع البيض، ولاسيما الأفريكانيين، بمجموعة واسعة من الامتيازات القانونية والاجتماعية التي لم تتاح للأفارقة الأصليين[٢]، وهو ما أرسى قاعدة متينة لعدم المساواة النظامية، وشملت أشكال العنصرية المنهجية الترحيل القسري، والتوزيع غير المتكافئ للموارد، والفصل العنصري الذي فصل بين السكان على أساس العرق في التعليم والإسكان والعمل والمرافق العامة، فضلاً عن حرمان السكان الأصليين من الحقوق الأساسية[٣]

(1) Houston, G., Kanyane, M., & Davids, Y. D. (Eds.). (2022). Paradise lost: Race and racism in post-apartheid South Africa (Vol. 28). Leiden & Boston: Brill, p 72.

(2) Anderson, N. B., Bulatao, R. A., and Cohen, B. (eds.) (2004). Critical Perspectives on Racial and Ethnic Differences in Late-Life Health. Washington, DC: National Academies Press, p. 101.

(3) Rogunan, P., and Zulu-Gama, N. (eds.) (2022). Migration in Southern Africa: An IMISCOE Regional Reader. Cham, Switzerland: Springer Nature, p. 61.

كانت المنطقة التي تشكل جنوب إفريقيا الحديثة ذات موقع استراتيجي مهم للتجار الأوروبيين الذين كانوا يسعون لتنظيم وتوسيع التجارة مع جزر الهند الشرقية، لاسيما المستعمرين البرتغاليين والهولنديين، ففي عام ١٦٥٢، أسست شركة الهند الشرقية الهولندية مستعمرةً في كيب في رأس الرجاء الصالح بهدف توفير مصدر للمؤن للسفن الهولندية المتجهة من وإلى باتافيا، إذ كان نقص الغذاء يهدد حياة الركاب بشكل متكرر، وخلال هذه المدة، بدأ المستوطنون الهولنديون، الذين أصبحوا يعرفون لاحقاً باسم البوير، في الهجرة إلى المستعمرة وإنشاء مستوطنات زراعية متناثرة في جميع أنحاء المنطقة، مستفيدين من الأراضي الخصبة والمتاحة هناك[١].

واجتذبت المستعمرة أيضاً تجار الرقيق الهولنديين الذين استوردوا العبيد للعمل في زراعة القمح وكروم العنب لتلبية احتياجات المستوطنات الهولندية، وقد فر العديد من العبيد من أسيادهم، متجهين إلى الداخل للانضمام إلى مجموعات محلية، أو لتشكيل مجموعات صغيرة تحت قيادة أمراء الحرب المحليين مثل عائلات بلوم، كوك، وبارندز[٢]، وبحلول أواخر القرن الثامن عشر، كانت التجارة في المنطقة تشمل تبادل العبيد والعاج والذهب والشمع والماشية والجلود مقابل السلع المصنعة مثل القماش والخرز والكحول والأسلحة النارية، وهو ما أدى إلى تشجيع بعض أمراء الحرب على مهاجمة المجتمعات المحلية لصيد الأفيال والاستيلاء على العبيد، كما شهدت هذه المدة غزوات على العديد من القبائل الصغيرة واستعبادها، ما زاد من التعقيد الاجتماعي والسياسي في المنطقة، وقد تم استيراد عددٍ كبيرٍ من الهنود إلى المستعمرة كعبيد، إذ بدأت هذه الممارسة منذ القرن السابع عشر، عندما اشترى الهولنديون عبيداً من جنوب آسيا، ليس فقط من شبه القارة الهندية بل ومن مناطق جنوب شرق آسيا مثل جاوة،

(1) Houston, J., Kanyan, M., and Davids, Y. D. (eds.). Previous source, p.72.

(2) Anderson, N. B., Bulatao, R. A., and Cohen, B. (eds.). Previous source, p. 703.

وأدت الحاجة إلى تجارة العبيد إلى إنشاء محطة لتجارة الرقيق في خليج ديلاغوا (مابوتو الحالية) عام ١٧٢١، لكنها أُغلقت في ١٧٣١، وبين عامي ١٧٣١ و١٧٦٥، تم شراء العديد من العبيد من مدغشقر[١].

وقد عرف القانون الاستعماري الهولندي العبيد على أنهم ممتلكات يمكن شراؤها وبيعها، وهو ما أُطلق عليه (عبودية المتاع)، وشملت الممارسات التمييزية ضد العبيد خلال المدة الاستعمارية، حالات من العنف من الجلد والتجويع، فضلاً عن إجبارهم على العمل لساعاتٍ طويلةٍ، وفرض تصاريح للعمال، وكذلك فرض ضرائب مرتفعة، ومنعهم من المشي على الأرصفة، ومنعهم من العيش أو الدخول أو العمل في مناطق معينة مثل ولاية أورانج الحرة، كما تضمنت الممارسات الاستعمارية تخصيص حصص الإعاشة أثناء حصار ليديسميث، وهو ما عكس شدة التمييز والاستغلال الذي تعرض له العبيد خلال الحكم الهولندي[٢]، كما شهدت المدة الاستعمارية الهولندية أيضاً إنشاء نظام صارم لتنظيم حركة السكان الأصليين والعبيد، إذ كانت تصاريح التنقل شرطاً أساسياً للتحرك خارج حدود المزارع[٣].

٢- الاستعمار البريطاني:

بحلول نهاية القرن الثامن عشر، وبعد استيلاء البريطانيون على المستعمرة في عام ١٨٠٦، قاموا بتأكيد هذا النظام عبر إعلانٍ رسميٍ فرضت بريطانيا فيه على السكان الأصليين الحصول على تصاريح تنقل رسمية، ولم يقتصر الأمر على هذا فحسب، بل

(1) Clark, N., and Werger, W. (2016). South Africa: The Rise and Fall of Apartheid, 3rd ed., New York: Routledge, p. 11.

(2) Du Toit, H. B. J. (1983). African Political Thought: Analysis and Documentation. University of California Press, p. 71.

(3) Northrup, D. (2007). A. E. Afigbo. The Abolition of the Slave Trade in Southeast Nigeria, 1885–1950. Rochester: University of Rochester Press. African Diaspora History Series, p. 15;

شمل المرسوم ٤٩ لعام ١٨٢٨ جميع العمال السود والملونين، ما يعكس نمطاً متواصلاً من السيطرة القانونية المنظمة على الحياة اليومية للسكان الأصليين والعبيد[١]، ومع صدور قانون إلغاء الرق البريطاني لعام ١٨٣٣، تغيّر وضع العبيد من ملكية لاسيما إلى عمال بعقود محددة[٢]، إلا أن هذا التغيير لم يُلغِ التمييز العنصري، إذ بقي السود تحت إشراف صارم في ظروف اقتصادية واجتماعية تقيّد حريتهم وتحد من حقوقهم المدنية[٣]، وفي منتصف القرن التاسع عشر، أضافت الاكتشافات الكبرى للماس والذهب بعداً جديداً للتفاوت العرقي، إذ أدّت إلى زيادة سيطرة الأقلية البيضاء على الموارد الطبيعية وتهيئة بيئة قانونية واجتماعية لتعميق الانقسامات بين البيض والسود[٤]، فقد أصدرت مختلف المستعمرات في هذه المدة تشريعات للحد من حرية السود في امتلاك الأراضي والمشاركة السياسية، وتقييد التنقل، وتنظيم العمالة، بما في ذلك قوانين مثل (قانون الامتياز) لعام ١٨٩٢ في مستعمرة كيب و(قانون غلين غراي) عام ١٨٩٤ الذي حد من مساحة الأراضي المسموح بها للسكان السود، كما أقرّت مستعمرات أخرى مثل ناتال وترانسفال قوانين إلزامية لحمل تصاريح العمل والبطاقات التعريفية، وفرضت سياسات مماثلة على الهنود والملونين، بما يعكس تمييزاً منهجياً قائماً على العرق[٥].

---

(1) Myers, S. (2003). Slavery in the Twentieth Century: The Development of a Global Problem. Roman and Altamirata, p. 265.

(2) R. W. Lee (2011). An Introduction to Roman-Dutch Law. Oxford: Clarendon Press, p. 30.

(3) Dubow, S. (1992). Afrikaner Nationalism, Apartheid, and the Concept of "Race." Journal of African History, vol. 33, p. 209.

(4) Gais, S. (2000). Alfred P. Chuma: African, American, South African. New York: New York University Press, p. 8.

(5) Hoiberg, D., and Ramchandani, E. (2000). Britannica Students of India, vol. 5, Popular Prakashan, p. 142

٣- نظام الأبارتهايد:

مع بداية القرن العشرين، وقيام اتحاد جنوب إفريقيا عام ١٩١٠، استمر هذا النمط من التمييز في التوسع ليشمل جميع مجالات الحياة، إذ حُرم السود من التصويت ومقاعد البرلمان، وحُددت مناطق سكنهم ومجالات عملهم، وأصدرت قوانين مهمة مثل (قانون الأراضي الأصلية) عام ١٩١٣ و(قانون المناطق الحضرية) عام ١٩٢٣ لتكريس الفصل السكني والاقتصادي، بينما أغلقت الفرص التعليمية والسياسية أمام الأفارقة والهنود والملونين، وبحلول منتصف القرن العشرين، وصلت هذه السياسات إلى ذروتها مع صعود الحزب الوطني في انتخابات ١٩٤٨، وفرض (نظام الأبارتهايد) الذي رسّخ تفوق الأقلية البيضاء قانونياً واجتماعياً وسياسياً، وجعل الفصل العنصري جزءاً من هوية الدولة الجنوبية الإفريقية، هذا التاريخ الطويل يعكس أن العنصرية في جنوب إفريقيا لم تكن وليدة سياسة معاصرة أو حدثاً مفاجئاً، بل كانت نتيجة تراكمات تاريخية متعددة الأبعاد: استعماري، اقتصادي، اجتماعي، وتشريعي، كما أظهر هذا التاريخ كيف استخدمت السلطات التشريعات القانونية لتثبيت الهيمنة العرقية، وكيف أثرت هذه السياسات على جميع جوانب الحياة اليومية للسكان غير البيض، بما في ذلك الحقوق السياسية، ملكية الأراضي، فرص التعليم والعمل، والتنقل الحر[١]

ثانياً: العنصرية الحكومية في ظل الفصل العنصري:

كان أحد أبرز مظاهر العنصرية الحكومية في جنوب إفريقيا خلال حقبة الفصل العنصري يتمثل في سلسلة من التشريعات التي فرضت تقسيم السكان على أساس العرق وقيّدت حقوق الأغلبية السوداء بشكل منهجي[٢]، ومن أبرز هذه التشريعات (قانون تسجيل السكان)، الذي كان أول قانون يُلزم جميع المواطنين بتسجيل أنفسهم وفق فئاتهم العرقية، وقد شكّل هذا القانون خطوة تأسيسية لتطبيق سياسات الفصل

(1) Kiloh, M., and Sibeko, A. (2000). Militant Union. Randburg: Ravan Press. p. 1.

(2) Hoiberg, D., and Ramchandani, E. Previous source , p. 142

العرقي على نطاق واسع، إذ مهد الطريق لاحقاً لتوترات عرقية متزايدة وأسس إطاراً قانونياً لتبرير الممارسات التمييزية[١]، وليس هذه فحسب بل اصدر قانون اخر وهو (قانون تعزيز الحكم الذاتي للبانتو) الذي أُقر في عام ١٩٥٩، وقد أدى هذا القانون إلى الترحيل القسري للسكان السود، مع تخصيص مساحات محدودة من الأراضي لهم، رغم أنهم يشكلون الغالبية العظمى من السكان[٢]، وقد طبّقت حكومة جنوب إفريقيا هذا القانون من خلال إنشاء مناطق يُطلق عليها (البانتوستانات)، وهي عشرة أقاليم مصممة لتوزيع المجموعات العرقية المختلفة وفق تصورات الحكومة الاستعمارية، ووُضع سكان البانتوستانات كمواطنين من جنوب إفريقيا، ولكن تم تعيينهم كمقيمين دائمين داخل هذه المحميات، مع التوقع أن يقوموا بتأسيس وإدارة حكوماتهم الخاصة[٣]، ورغم جهود الحكومة لجعل هذه المحميات قابلة للحياة، فقد كانت هذه المناطق متخلفة اقتصادياً وتتلقى الحد الأدنى من الدعم المالي والبنية التحتية، مما اضطر السكان إلى السفر لمسافات طويلة للعمل في المناطق الصناعية الواقعة على حدود أراضيهم، وقد حصل أربعة من البانتوستانات على استقلال رسمي عن حكومة جنوب إفريقيا، وهو الهدف الأصلي الذي أنشئت من أجله هذه المناطق، أي فصل السكان السود عن بقية البلاد اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً[٤].

فضلاً عن ذلك، جاء قانون السكان الأصليين لعام ١٩٥٢، المعروف أيضاً باسم (قانون إلغاء التصاريح وتنسيق الوثائق)، ليقيّد الحركة الشخصية للسود بشكل صارم، فقد أجبر القانون المواطنين السود على حمل دفاتر مرور شخصية في جميع

(1) Kiloh, M., and Sibeko, A. Previous source, p. 1.

(2) Allen, J. (2005). Apartheid in South Africa: An Inside Look at the Origins and Consequences of Separate Development, New York: iUniverse, p. 267.

(3) -Leach, J. (1986). South Africa: No Easy Road to Peace, Routledge, p. 68

(4) Ambrosio, T. (2002). Racial Identity Groups and American Foreign Policy, Greenwood Publishing Group, p. 56.

الأوقات، وعُرض أي شخص يُكتشف بدون دفتر مرور للقبض عليه دون أي سبب إضافي، وقد أثارت هذه الممارسات استياءً كبيراً في المجتمع الأسود، مما ادى الى اندلاع حملات تصدي لهذه السياسة العنصرية [1].

ثالثاً: المقاومة ضد العنصرية:

أثارت قوانين الفصل العنصري في جنوب إفريقيا ردود فعلٍ قويةٍ داخل المجتمع الأسود، إذ بدأت تظهر حركات ومجموعات مقاومة تهدف إلى تحدي السياسات التمييزية والنضال من أجل الحقوق المدنية، فقد اندلعت اول حملة للتصدي لهذا النظام عام ١٩٥٢، التي مثلت نقطة تحول في مقاومة النظام العنصري وسعي السكان السود للمطالبة بحقوقهم المدنية، وكان من ابرز هذه الجماعات حزب المؤتمر الوطني الأفريقي (ANC)، الذي أصبح في نهاية المطاف المحرك الأساسي للعديد من أنشطة المقاومة السلمية وغير السلمية ضد نظام الفصل العنصري، وواحدة من أبرز الحملات التي شارك فيها حزب المؤتمر الوطني الأفريقي كانت حملة التحدي في ضاحية شاربفيل، التي استهدفت فرض سياسات الفصل العنصري في مناطق سكن السود، وقد أدت هذه الحملة إلى وقوع (مذبحة شاربفيل) في عام ١٩٦٠، إذ قتل (٦٩) شخصاً وأصيب(١٨٠) آخرون من السود، مما أثار حالة من الرعب والغضب في المجتمع الأسود بأكمله، وكان لهذا الحدث أثر بالغ في إشعال موجة احتجاجات واسعة ضد نظام الفصل العنصري، إذ شهد الأسبوع التالي سلسلة من المظاهرات والمسيرات والاحتجاجات في مختلف مناطق البلاد، واستجابةً لهذه الأحداث، أعلنت حكومة جنوب إفريقيا حالة الطوارئ وشرعت في اعتقال آلاف المحتجين، إذ بلغ عدد المعتقلين نحو(١٠) الاف شخص، ولم يُفرج عن العديد منهم إلا بعد أشهر من الاعتقال، علاوة على ذلك، قامت الحكومة بحظر أي منظمات تعد تهديداً لـ «السلامة العامة» أو «النظام العام»، وشملت هذه المنظمات حزب المؤتمر الوطني الأفريقي وحزب المؤتمر الأفريقي الشعبي (PAC)، وهي منظمة أخرى كانت ملتزمة بالنشاط

(1) Rogunan, P., and Zulu-Gama, N. (eds.). Previous source, p. 201.

السلمي للدفاع عن حقوق السود في جنوب إفريقيا[١].

يمكن القول إن أحداث مذبحة شاربفيل مثلت نقطة تحولٍ حاسمةٍ في تاريخ المقاومة ضد الفصل العنصري، إذ أدت إلى تصعيد النشاط السياسي والمقاومة الجماهيرية، وكشفت عن شدة القمع الذي كان يمارسه النظام الحاكم ضد السكان السود، ما عزز من التوجهات الرامية إلى تحقيق العدالة والمساواة في جنوب إفريقيا.

رابعاً: مشاركة النساء في المقاومة:

شهدت مدة الفصل العنصري في جنوب إفريقيا اضطهاداً مزدوجاً للنساء السود، إذ تأثرت هذه الفئة بالقوانين العنصرية إلى جانب التشريعات التمييزية ضد النساء، فقد حالت هذه القوانين بينهن وبين الوصول إلى فرص سياسية أو المشاركة في المناصب القيادية، إذ فرضت العديد من المنظمات قيوداً على العضوية الخاصة بالذكور فقط، ما أدى إلى استبعاد النساء بشكل شبه كامل من عمليات صنع القرار السياسي، ومع ذلك، ظهرت عدة منظمات سياسية واجتماعية سمحت بانضمام النساء أو أسست فروعاً مستقلة للنساء، ومن أبرزها رابطة نساء حزب المؤتمر الوطني الأفريقي (AN-CWL)، التي لعبت دوراً محورياً في إشراك النساء في الأنشطة السياسية والاجتماعية المناهضة للفصل العنصري، وكانت بمثابة منصة للتعبير عن المطالب والاحتجاجات النسائية[٢].

شاركت العديد من النساء في حملة التحدي لعام ١٩٥٢، التي جاءت كاستجابة مباشرة لـ قانون السكان الأصليين كإلغاء التصاريح، وكذلك مجموعة من التشريعات الأخرى التي كرست الفصل العرقي، وقد كانت هذه الحملة أول حركةٍ كبرى تشهد مشاركة فعالة وملموسة للنساء في الاحتجاجات السلمية، تضمنت أشكال العصيان

(1) Nevinson, H. W. (n.d.). Ladsmith: Diary of a Siege. Project Gutenberg, p. 95.

(2) Phillips, L. (2017). A History of the Bantustans in South Africa. In The Oxford Research Encyclopedia of African History, p. 83.

المدني التي مارستها النساء، جنباً إلى جنب مع آلاف المواطنين السود، وقد مارسوا اعمال غير عنيفة من اجل كسر القوانين العنصرية؛ مثل دخول المناطق المخصصة للبيض فقط، ورفض حمل دفاتر المرور أو حرقها عمداً، كنوعٍ من المعارضة الرمزية للنظام الاستبدادي، وقد كانت الفكرة الاستراتيجية وراء هذه الحملة تكمن في إرهاق الجهاز القضائي والسجون من خلال أعداد كبيرة من المعتقلين، مما قد يخلق ضغطاً على الحكومة لإعادة النظر في قوانين الفصل العنصري، وعلى الرغم من أن آلاف المعتقلين تم احتجازهم لأسابيع أو أشهر، ورغم أنَّ الحملة لم تستطع تحقيق التغيير الجذري المرجو، إلا أنها نجحت في جذب انتباه المجتمع الدولي، وأثارت اهتماماً متزايداً من قبل الأمم المتحدة والمنظمات الحقوقية العالمية، مما مهد الطريق لاحقاً لتحقيق تدخلات دولية ومراقبة لسياسات الفصل العنصري [١].

خامساً: تصاعد المقاومة في الثمانينيات:

أخذت المقاومة ضد الفصل العنصري طابعاً أكثر تنسيقاً وتطرفاً خلال ثمانينيات القرن العشرين، لاسيما بعد تصاعد الاضطهاد، فقد تم تأسيس الجبهة الديمقراطية المتحدة (UDF) كإطارٍ شاملٍ لتوحيد القوى المعارضة لنظام الفصل العنصري، محلياً ودولياً، وقام زعيم الجبهة، (آلان بويساك)، بدعوة مختلف المنظمات والجماعات للمشاركة في الكفاح المشترك، بما في ذلك الكنائس، الجمعيات المدنية، النقابات العمالية، المنظمات الطلابية، والهيئات الرياضية، ما أسهم في بناء تحالف واسع ومتعدد القطاعات، ساعدت هذه المبادرات على توحيد صفوف مناضلي المساواة، وساهمت في تعزيز الدعم الجماهيري لحركة مقاومة الفصل العنصري، وهو أمر لم يكن موجوداً بهذا المستوى من قبل، وقد ردت الحكومة بإعلان حالة الطوارئ الوطنية، التي ترافقت مع حملة واسعة من الاعتقالات القسرية والعنف المفرط ضد المحتجين، بما في ذلك حدوث المئات من حالات القتل، وبحلول نهاية العقد، أصبح الضغط الجماهيري

(1) Walker, Cheryl. Women and Resistance in South Africa. London: Onyx Press, 1982, p. 66.

والعنف الاجتماعي أكبر من أن تتحمله الحكومة، ما أدى إلى ضعف قبضة النظام على البلاد، في نهاية المطاف، أدرك الرئيس (إف. دبليو. دي كليرك) أنَّ الإصلاح السياسي والاجتماعي الشامل أصبح أمراً ضرورياً، ممهّداً الطريق نحو المفاوضات التاريخية لإنهاء الفصل العنصري والتحول الديمقراطي في جنوب إفريقيا[1].

(1) Phillips, L. Previous source, p. 83.

المحور الثالث: نظم جنوب افريقيا بعد انتهاء العنصرية:

أولاً: انتهاء عهد العنصرية:

قامت الحكومة سنة ١٩٩١، بإلغاء قانون الفصل العنصري، ولكن ظلت التقسيمات العنصرية تؤدي دوراً في حياة السكان في جنوب افريقيا، إذ تعد دولة جنوب إفريقيا من الدول القليلة في العالم من حيث سيطرة الأقلية العنصرية على الأغلبية فنجد البيض يسيطرون على البرلمان الذي يستصدر القوانين، ولم يسمح للسود بالتصويت حتى نهاية الثمانينيات من القرن العشرين، وقد عملت السياسة الحكومية على عزل المجموعات السكانية عن بعضها سياسياً واجتماعياً، وتسمى هذه السياسة التفرقة العنصرية في جنوب إفريقيا، وعليه بدأت الدولة ومنذ عام ١٩٩١، بالتغير من تلك السياسة، من أجل توحيد السكان، كما ألغت الحكومة التمييز العنصري عام ١٩٩٣.

ثانياً: التمثيل النيابي للسود بعد العنصرية:

في ١٩٩٢، أقيمت أول انتخابات عامة شارك فيها كل سكان جنوب افريقيا البالغين، وينتخب فيها أعضاء البرلمان رئيس البلاد الذي يترأس الحكومة ويضع سياساتها وينفذها ويؤدي واجبات الدولة، وفي عام ١٩٩٣، أجازت الحكومة الانتقالية مشاركة احزاب عبر البيض في العمل السياسي[1]، وفي العام نفسه أجاز ٢١ حزباً مسودة الدستور الذي أقر حكم الأغلبية، وفي نيسان ١٩٩٤ م، أقيمت اول انتخابات غير عنصرية، وتم تشكيل حكومة جديدة الدستور، واعدت الحكومة الدستور نظامياً ديمقراطياً بعيداً عن العنصرية في ظل دولة موحدة، وقد شمل الدستور ١٤ فصلاً، إلا أن المحكمة الدستورية رفضت إجازة الدستور في ايلول ١٩٩٩، بسبب عدم توافقه في بعض أصوله مع المبادئ الدستورية وردته إلى المجلس الوطني وبعد اجراء التعديلات عليه اقرت المحكمة الدستورية الدستور الجديد في كانون الاول ١٩٩١،

(1) O'Meara, Dan (1996). Forty Lost Years: The Apartheid State and National Party Politics, 1948–1994. Athens: The Ohio University Press, p. 14.

وكان من أهم ما تقره الدستور وجود حكومة وحدة وطنية لمدة خمس سنوات[١]، تشارك فيها جميع الأحزاب التي حصلت على العدد المطلوب في البرلمان، فتشكلت الهيئة التشريعية (البرلمان) من مجلسين: المجلس الوطني والذي يتكون من اربعين مقعد، ومجلس المقاطعات الوطني الذي يعمل على تلبية احتياجات المقاطعات المحلية التشريعية، وتنتخب كل مقاطعة ١٠ اعضاء للمجلس، وتحدد نسبة كل حزب في المجلس التشريعي للمقاطعة عدد أعضاء الحزب الذين سيمثلون المقاطعة في مجلس المقاطعات الوطني، ويضمن نظام التمثيل النسبي الذي تتبعه حكومة جنوب إفريقيا في الانتخابات حصول الأحزاب الصغيرة على مقاعد في البرلمان[٢].

ثالثاً: المحكمة الدستورية:

وهي أقوى الأجهزة وتتكون من أحد عشر عضوا، ويعين رئيس الجمهورية رئيس المحكمة الدستورية، وتكفل المحكمة الدستورية حماية المواطن من سوء استخدام السلطة بوساطة الدولة، كما ويعمل الرئيس على توفير أقصى درجات التعاون بين الأجهزة الحكومية المختلفة، ويتراس الرئيس مجلس الوزراء ويكون مسؤولاً أمام البرلمان، ويتكون مجلس الوزراء الذي ينتمي أعضاؤه إلى أحزاب مختلفة من ٢٧ وزيراً، ويحق لكل حزب سياسي يحصل على عشرين مقعداً فأكثر في المجلس الوطني تولي حقيبة وزارية، ويحكم كل مقاطعة من المقاطعات التسع مجلس تشريعي يتكون من ٣٠ إلى ٨٠ عضواً، وينتخب أعضاء المجلس التشريعي حاكم المقاطعة[٣].

---

(1) Clark, N., and Werger, W..Previous source, p. 13.

(2) Thompson, Leonard. (2001). A History of South Africa (3rd ed.). New Haven: Yale University Press, p. 87

(3) Guillaume, Herman, and Mbenga, Bernard. (2007). A New History of South Africa. Cape Town: Tafelberg Publishing House, p. 59.

رابعاً: الأحزاب السياسية:

يعد حزب المؤتمر الوطني الإفريقي أكبر احزاب جنوب إفريقيا السياسية، فقد حصل على ٢٥٢ مقعداً من اصل ٤٠٠ مقعد بالمجلس الوطني في انتخابات عام ١٩٩٤، في حين حصل الحزب الوطني على ٨٢ مقعداً، اما حزب أنكاثا فقد حصل على ٤٣ مقعداً، وفي عام ١٩٩٩، أنسحب الحزب الوطني من حكومة الوحدة الوطنية واصبح حزباً معارضاً، ومن الأحزاب الأخرى التي حصلت على مقاعد في المجلس الوطني عام ١٩٩٤، الحزب الإفريقي النصراني الديمقراطي الحزب الديمقراطي؛ جبهة الحرية ؛ حزب المؤتمر الإفريقي، وفي انتخابات عام ١٩٩٩، حصل حزب المؤتمر الوطني على ٢٩٩ مقعداً، والحزب الديمقراطي على ٣٨ مقعداً، وحزب انكانا على ٣٤ مقعداً[١].

خامساً: القوات العسكرية:

تشكلت قوات الدفاع الوطني لجنوب إفريقيا في ٢٧ نيسان ١٩٩٤م وتكونت وحدات الجيش الجديدة من الأفراد الذين كانوا يعملون في قوات دفاع جنوب إفريقيا والجناح العسكري لحزب المؤتمر الوطني الإفريقي وجيوش أوطان الأفارقة التي تكونت إبان ممارسة سياسة الفصل العنصري، وتتكون قوات الدفاع الوطني من الجيش والقوات الجوية والقوات البحرية والخدمات الطبية، ويعين رئيس البلاد رئيس المحكمة العليا بعد استشارة لجنة الخدمات القضائية التي تتكون من ١٨ عضوا بمجلس الوزراء وهناك لجنة لحقوق الإنسان تتكون من ١١ عضواً.

(1) Worden, Nigel. (2012). Building Modern South Africa: Conquest, Apartheid, and Democracy (5th ed.). Oxford: Wiley-Blackwell, p. 93.

سادساً: الموقف الدولي والمنظمات من السياسة العنصرية:

وقد قامت معظم دول العالم بانتقاد سياسة جنوب إفريقيا، ورفضت الأمم المتحدة سياسة الفصل العنصري، وقطعت الكثير من دول العالم علاقاتها الدبلوماسية والتجارية مع جنوب إفريقيا، كما بدأ بعض البيض يطالبون بمنح السود حق التصويت، وضرورة إلغاء سياسة التفرقة العنصرية، وبعد أن تخلت حكومة جنوب إفريقيا عن سياسة التمييز العنصري، استأنفت معظم الدول علاقاتها التجارية معها، كما سمح لها بالاشتراك في المنافسات الرياضية العالمية، وفي عام ١٩٩٢ م شارك رياضيو جنوب إفريقيا في الألعاب الأوليمبية لأول مرة منذ ١٩٩٠ م وفي عام ١٩٩٢ م، صوت البيض في استفتاء عام بالإيجاب طالبين بذلك من الحكومة المضي قدماً في تبني ديمقراطية غير عنصرية، وبعد الغاء الحكومة التمييز العنصري عام ١٩٩٣، اعلنت الأمم المتحدة عن الغاء القيود التجارية كافة مع جنوب إفريقيا وفي عام ١٩٩٤، أجريت بجنوب إفريقيا اول انتخابات ديمقراطية اختارت حكومة غير عنصرية[1].

(1) Lodge, Tom. (2003). Politics in South Africa: From Mandela to Mbeki. Bloomington: Indiana University Press, p38.

الخاتمة:

١- **الترابط البنيوي بين الجغرافيا والتاريخ السياسي**: تبيّن أن الطوبوغرافيا المتنوعة في إفريقيا الجنوبية أسهمت في تشكيل التوزيع السكاني والاقتصادي، مما مهّد لظهور أنماط من السيطرة والتمييز العنصري المرتبطة بالموقع والموارد.

٢- **الأبارتهايد كنتيجة لاستغلال الجغرافيا**: استخدمت القوى الاستعمارية تضاريس المنطقة وثرواتها لترسيخ نظام اجتماعي يقوم على الفصل العرقي، فارتبطت العنصرية بالبنية المكانية للدولة.

٣- **استمرار التحديات بعد سقوط الأبارتهايد**: رغم إلغاء النظام العنصري رسميّاً في تسعينيات القرن العشرين، ما تزال التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية تعبّر عن إرثه العميق في البنية المجتمعية والاقتصادية.

٤- **موقف المجتمع الدولي**: واجه نظام الأبارتهايد رفضاً واسعاً من العالم الخارجي، إذ فرضت الأمم المتحدة عقوبات دبلوماسية واقتصادية على حكومة بريتوريا، وساهمت الضغوط الدولية في تسريع انهياره وإطلاق مسار التحول الديمقراطي.

٥- **مصير النظام العنصري**: انتهى نظام الأبارتهايد رسمياً عام ١٩٩٤ بعد انتخاب نيلسون مانديلا رئيساً للبلاد، لتبدأ مرحلة جديدة قائمة على المصالحة الوطنية والمساواة، وإن بقيت آثار الماضي تحدياً أمام بناء مجتمع عادل ومستقر.

٦- **الاوضاع في جنوب افريقيا ما بعد النظام العنصري**: على الرغم من إنهاء الفصل العنصري رسمياً، على الرغم من ان الخلافات العرقية والسياسات المتعلقة بالتمييز لاتزال مؤثرة في جنوب إفريقيا، إذ تُظهر بعض المناطق تباينات واضحة في الوصول إلى الخدمات والفرص الاقتصادية والتعليمية، مما يعكس استمرار تأثيرات العنصرية التاريخية على البنية الاجتماعية والاقتصادية الحالية للبلاد.

قائمة المصادر:

1. Allen, J. (2005). Apartheid in South Africa: An Inside Look at the Origins and Consequences of Separate Development. New York: iUniverse.

2. Ambrosio, T. (2002). Racial Identity Groups and American Foreign Policy. Greenwood Publishing Group.

3. Anderson, N. B., Bulatao, R. A., & Cohen, B. (2004). Critical Perspectives on Racial and Ethnic Differences in Late-Life Health. Washington, DC: National Academies Press.

4. Clark, N., & Werger, W. (2016). South Africa: The Rise and Fall of Apartheid (3rd ed.). New York: Routledge.

5. Cole, M. (2024). South Africa. Routledge.

6. Du Toit, H. B. J. (1983). African Political Thought: Analysis and Documentation. University of California Press.

7. Dubow, S. (1992). Afrikaner Nationalism, Apartheid, and the Concept of "Race." Journal of African History, 33.

8. Fox, R. C., & Rowntree, K. (Eds.). (2000). The Geography of South Africa in a Changing World. Oxford University Press.

9. Gais, S. (2000). Alfred P. Chuma: African, American, South African. New York: New York University Press.

10. Hoiberg, D., & Ramchandani, E. (2000). Britannica Students of India (Vol. 5). Popular Prakashan.

11. Houston, G., Kanyane, M., & Davids, Y. D. (Eds.). (2022). Paradise Lost: Race

and Racism in Post-Apartheid South Africa (Vol. 28). Leiden & Boston: Brill.

12. Kiloh, M., & Sibeko, A. (2000). Militant Union. Randburg: Ravan Press.

13. Leach, J. (1986). South Africa: No Easy Road to Peace. Routledge.

14. Lemon, A., & Rogerson, C. M. (Eds.). (2002). Geography and Economy in South Africa and Its Neighbours. Routledge.

15. Lee, R. W. (2011). An Introduction to Roman-Dutch Law. Oxford: Clarendon Press.

16. Myers, S. (2003). Slavery in the Twentieth Century: The Development of a Global Problem. Roman and Altamirata.

17. Nevinson, H. W. (n.d.). Ladsmith: Diary of a Siege. Project Gutenberg.

18. Northrup, D. (2007). A. E. Afigbo. The Abolition of the Slave Trade in Southeast Nigeria, 1885–1950. Rochester: University of Rochester Press.

19. Partridge, T. C., & Maud, R. R. (Eds.). (1987). Geomorphological Evolution of Southern Africa. Johannesburg: Witwatersrand University Press.

20. Phillips, L. (2017). A History of the Bantustans in South Africa. In The Oxford Research Encyclopedia of African History.

21. Rogunan, P., & Zulu-Gama, N. (Eds.). (2022). Migration in Southern Africa: An IMISCOE Regional Reader. Cham, Switzerland: Spring-

er Nature.

22. Stock, R. (2016). Africa South of the Sahara: A Geographical Interpretation (3rd ed.). The Guilford Press.

23. Walker, C. (1982). Women and Resistance in South Africa. London: Onyx Press.

24. Wikipedia contributors. (2025). Geography of South Africa. Wikipedia. https://en.wikipedia.org/wiki/Geography_of_South_Africa